القلاف: ما أسباب استقالة مدير إدارة الهندسة الطبية؟

وجه النائب حسين القلاف سؤالا لوزير الصحة د.هلال الساير جاء فيه: تعتبر إدارة الهندسة الطبية التابعة لوزارة الصحة من الإدارات المهمة بالوزارة، وهي المسؤولة عن صيانة الأجهزة الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية.

ولقد تقدم مدير هذه الإدارة بالاستقالة من عمله منذ عام 2007 حيث يعتبر من ذوي الخبرة والكفاءة خلال فترة إدارته لهذه الإدارة. لذا يرجى إفادتي بالآتي:

الأسباب التي أدت الى استقالة مدير إدارة الهندسة الطبية، وهل تم تعيين مدير لإدارة الهندسة الطبية بعد قبول استقالة المدير السابق؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمؤهلات العلمية الخاصة بالمدير الحالي لإدارة الهندسة الطبية، واما اذا كانت الاجابة بالنفي، فما الأسباب التي أدت الى عدم تعيين مدير لهذه الإدارة؟ علما أنه يوجد بهذه الإدارة من لديه الخبرة والكفاءة لتولي هذا المنصب.

سأل البصيري عن مؤسسة الموانئ

الطبطبائي يقترح عدم الأخذ بـ«المقابلة الشخصية» عند التعيين في الوظائف العامة واعتماد المفاضلة

د.وليد الطبطبائي

قدم النائب د.وليد الطبطبائي اقتراحا بقانون بتعديل المادة 10 من القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات الحكومية وجاء في القانون تضاف الى احكام المادة 10 من القانون رقم 19 لسنة 2000 المشار اليه فقرتان جديدتان نصها التالي:

ولا يجوز الأخذ بأسلوب المقابلة الشخصية عند التعيين في الوظائف العامة الا للمفاضلة بين المتقدمين الحاصلين عند التخرج على ذات التقدير، وذلك فيما عدا الوظائف القضائية.

وتسري احكام الفقرة السابقة على التعيين في الجهات الحكومية والشركات التي تملك الدولة.

وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون: ان من اهم الدعامات التي يقوم عليها المجتمع الكويتي العدل والحرية والمساواة، وذلك كما جاء بنص المادة السابعة من الدستور، حيث ان القضية التي تشغل الرأي العام الكويتي هي المساواة عند التعيين في الوظائف العامة بحيث تكون الأولوية للمتميزين من خريجي الجامعات والمعاهد التطبيقية، غير انه كثيرا ما يتم تفضيل بعض المتقدمين على غيرهم، على الرغم من الفارق الكبير في التقدير بينهم، بدعوة نجاحهم في المقابلة الشخصية، ما اظهر استياء كبيرا بين الخريجين، الأمر الذي حدا ببعضهم الى الالتجاء الى القضاء.

وتحقيقا لمبادئ العدل والمساواة عند التعيين في الوظائف العامة، اعد هذا الاقتراح بقانون بعدم الاخذ باسلوب المقابلة الشخصية للمفاضلة بين الحاصلين على ذات التقدير وذلك عدا الوظائف القضائية، وبالتالي يتم التفاضل بينهم دون غيرهم ويسري ذلك على جميع الوظائف الشاغرة في الوزارات والادارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة الى جانب الشركات التي تملك الدولة اكثر من نصف رأسمالها.

كما وجه الطبطبائي سؤالا لوزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.محمد البصيري حول مؤسسة الموانئ الكويتية والتي كانت الاجابة عنها غير واضحة يرجى افادتي بالآتي مع تزويدي بالوثائق والمستندات المتعلقة بالاجابة:

ما الوظائف والشهادات ودرجات المنتدبين بمكتب المدير العام والادارات الاخرى، وهل يجوز للموظف الذي يعمل بنظام النوبة 24 و28 الندب والتكليف بجهة اخرى، واذا كان الجواب بالايجاب يرجى تدعيم الاجابة بقرار من موافقة ديوان الخدمة المدنية على ذلك وهل يستمر الموظف المنتدب في شغل وظيفته الاصلية ام فقط يعمل بالجهة المنتدب اليها وما هي البدلات التي يتقاضها قبل الندب وبعده يرجى تزويدي ايضا بموافقات ديوان الخدمة المدنية على قرارات الندب وبكتاب من مسؤولهم المباشر ببرج الاتصالات ميناء الشعيبة عن انتظامهم بالعمل بعد الندب ومتى تم انتقالهم من الندب وهل عاد جميع الموظفين الى وظائفهم الاصلية بعد انهاء الندب؟

بالإضافة إلى عدد من الأسئلة المتعلقة بالمؤسسة.

الحربش يطالب الحكومة بالتراجع عن قرار وقف صرف دعم العمالة للمنتظمين دراسياً

د.جمعان الحربش

شدّد النائب د.جمعان الحربش على سلبية قرار مجلس الوزراء الذي اعتمد من خلاله وقف دعم العمالة الوطنية من المنتظمين دراسيا لأعمار تحت الـ 25 عاما بمن فيهم المتزوجون، مطالبا الحكومة بتطبيق مبدأ العدالة والمساواة بين العاملين بالقطاع الخاص ونظرائهم العاملين في القطاع الحكومي. وقال الحربش في تصريح صحافي يجب على الحكومة اتخاذ قرار عاجل بإيقاف العمل بالقرار المذكور فورا وتأجيله الى حين ايجاد البدائل والحلول العقلانية والمنطقية لمن شملهم القرار لمنع حدوث التبعات الاجتماعية التي سيتسبب فيها تطبيق هذا القرار غير المدروس لاحتوائه على العديد من أوجه الخلل ولمخالفته للنصوص الدستورية التي كفلت المساواة بين جميع الكويتيين في الحقوق والواجبات، وذلك من خلال تنسيق الجهات الحكومية لبحث ومناقشة هذا القرار مع اللجنة التعليمية بمجلس الأمة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وأشار د.الحربش الى ان اعتماد مجلس الوزراء لهذا القرار الذي جاء بتوصية وطلب من برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة يعتبر دليلا جديدا على عجز هذا الجهاز عن القيام بمهامه والانحراف عن الأهداف التي وضع من اجلها، كما ان جميع التجارب السابقة تشير الى تخبط بعض مسؤوليه في التعاطي مع معظم المشاكل التي مازالت تعاني منها العمالة الوطنية في القطاع الخاص وفي مقدمتها ازمة المسرحين الحالية والتي وضعت لها شروطا تعجيزية زادت المشكلة سوءا، بل ان اسلوب معالجة مشكلة المسرحين جاء دون مستويات المسؤولية التي كان يفترض القيام بها وكأنها جاءت لمعاقبة المواطنين الذين اتجهوا للعمل في القطاع الخاص.

«الكتلة» تدعو لتعيين الكويتيين في كلية علي السالم العسكرية

المسلم: «التنمية والإصلاح» ترفض تمديد قرار حوافز الضباط لإحلال القيادات الوسطى محل العليا

جددت كتلة التنمية والإصلاح مطالبتها بعدد من القضايا التي نادت بمعالجتها خلال الفترة الماضية ومن أبرزها رفضها تمديد قرار حوافز الضباط المتقاعدين بالمؤسسات العسكرية.

وقال المتحدث الرسمي باسم كتلة التنمية والإصلاح النائب د.فيصل المسلم ان الهدف من قرار حوافز الضباط المتقاعدين بالمؤسسات العسكرية هو احلال القيادات الوسطى محل القيادات العليا، لاسيما ان عددا كبيرا من القيادات العليا في المؤسسات العسكرية لا ترغب في التقاعد، ومن هنا أتت فكرة قرار تحفيز الضباط على التقاعد وحتى تكون هناك فرصة للقيادات الوسطى في تولي المناصب العليا، لاسيما انه خلال الفترة الماضية لاحظنا تسرب عدد كبير من القيادات الوسطى من المؤسسات العسكرية لعدم اخذ الفرصة في تولي المناصب العليا، لافتا الى انه من المفترض ان يكون قرار حوافز الضباط المتقاعدين من المؤسسات العسكرية لفترة محددة حتى نشجع القيادات العليا على التقاعد، لاسيما اننا لا نقبل ان يتم تحديد هذا القرار لفترة طويلة.

د.فيصل المسلم

وتابع المسلم ان الهدف المنشود من قرار حوافز الضباط المتقاعدين هو إحلال القيادات الوسطى محل القيادات العليا، ولكن اذا تم تمديد هذا القرار لفترة أطول فإن القيادات العليا ستبقى في مناصبها لأنها على يقين بأنها ستستفيد من هذا القرار لأنه ساري المفعول، وهذا ما يجعلنا نصر على رفض تمديد القرار، موضحا ان لجنة الداخلية والدفاع ستبحث هذا القرار خلال اجتماعها المقبل وبحضور النائب الأول وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك، ومع تقديرنا لجهود اللجنة وتذكيرا بوعود النائب الأول نتمنى حسم هذه القضية بعدم تمديد قرار الحوافز للضباط المتقاعدين لفترة طويلة.

واستطرد المسلم ان كتلة التنمية والإصلاح تدعو الى فتح المجال لتعيين الكويتيين في كلية علي السالم العسكرية سواء كأعضاء هيئة تدريس أو في أي مجالات أخرى، لافتا الى انه من الملاحظ ان كلية علي السالم العسكرية لا تشجع على تعيين الكويتيين، وهذا الأمر غير مقبول ولابد ان يكون هناك تغيير في سياسة الكلية وإعطاء فرصة أكبر للكويتيين للاستفادة من سد الشواغر في الكلية.

وبيّن المسلم ان كتلة التنمية والإصلاح تستغرب من عدم صرف علاوة بدل خطر للجيش، لاسيما ان هناك قرارات صادرة بصرف بدل خطر للعاملين بالمؤسسات العسكرية وهذا الأمر منفذ في وزارة الداخلية والحرس الوطني، ولكن بالمقابل نجد ان العاملين بالجيش لا يصرف لهم بدل خطر، كما يتم في باقي المؤسسات العسكرية، مؤكدا اننا نطالب بسرعة صرف بدل الخطر للعاملين بالجيش ولأنه صدر قرار بذلك منذ فترة طويلة، ولكن الى الآن لم ينفذ.

دعا الحكومة لوضع جدول زمني للخطة الخمسية المقدمة

الصيفي: مجلس الأمة ليس للتجار أو اللوردات وعليه حلّ قضايا المعاقين والمقترضين والصحة والإسكان والتعليم

الصيفي مبارك الصيفي

دعا النائب الصيفي مبارك الصيفي لجنة الاولويات التي ستعقد اجتماعها اليوم الى تبني القضايا المصيرية المتعلقة بتحسين وضع المواطن المعيشي وتعزيز موارد دخله. وقال الصيفي في تصريح صحافي ان الحكومة عندما قدمت اولوياتها تناست قضايا المواطنين الرئيسية وجاءت بأولويات اقتصادية عامة لا تضع دعائم متينة وثابتة لتطوير الاقتصاد الوطني. واكد ان السياسات الحكومية عودتنا طوال التجارب السابقة على تجاهل احتياجات المواطن البسيط لكنها في المقابل تضع الف اعتبار لمصالح التجار والمتنفذين محملا لجنة الاولويات مسؤولية اعطاء الاهمية والاولوية المباشرة للمشكلات التي يعاني منها المواطنون في شتى المجالات وتقديم كل المشاريع والاقتراحات المتعلقة بتحسين وضعهم المعيشي على كل الاولويات التي تقدمت بها الحكومة. وقال الصيفي ان مجلس الامة ليس مجلسا للتجار او مجلس لوردات حتى تكون فيه الاولوية لقضايا اقتصادية تخدم شريحة التجار وانما هو مجلس الشعب والمواطنين وبالتالي لابد من تبني اولا كل القضايا المعنية بزيادة الرواتب وتقديم الحوافز المالية والمعنوية للموظفين في كل قطاعات الدولة. واشار الى وجود قطاعات واسعة من ابناء الشعب الكويتي تنتظر من مجلس الامة الكثير من الانجازات على صعيد الحياة المعيشية وفي الجوانب الخدماتية المختلفة مشددا على ضرورة اعطاء صفة الاولوية لقضايا المعاقين ومشكلات المقترضين والموظفين والموظفات والمتزوجات من غير الكويتيين والمطلقات والارامل وحل المشكلات الصحية والتعليمية والاسكانية والتوظيف. واكد ان هناك المئات من المطالب الانسانية لفئات كثيرة في المجتمع الكويتي تحتاج الى ان تكون من الاولويات التي تقدم على ما سواها عند بدء العمل في دور الانعقاد المقبل رافضا بشدة ان ينحصر عمل مجلس الامة في المرحلة المقبلة في مناقشة الجوانب الاقتصادية قبل البدء بتقديم الحلول العادلة للمشكلات التي يعاني منها المواطن. من جانب آخر دعا الصيفي الحكومة الى وضع جدول زمني واضح المعالم للخطة الخمسية المقدمة منها، مشيرا الى ان غياب هذا الجدول يقلل من اهمية هذه الخطة التي طال انتظارها. واكد على اهمية ان تكون الحكومة ملزمة امام مجلس الامة بتطبيق ما جاء في الخطة وفق مدد زمنية محددة حتى يمكن للسلطة التشريعية محاسبة السلطة التنفيذية على اي تقصير في تنفيذ الخطة، مؤكدا اهمية تحديد هذا الجدول قبل بدء اعمال دور الانعقاد المقبل.

جمعية السرة التعاونية

دعوة

تعلن جمعية السرة التعاونية عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة

أولاً: فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام (٢٠٠٩/٢٠١٠) للمساهمين البالغين احدى وعشرين سنة ميلادية والمستكملين لملفاتهم بالجمعية حتى (٢٠٠٩/٦/٣٠). وذلك لمدة شهر اعتباراً من يوم ٢٠٠٩/٨/١٦م وينتهي يوم ٢٠٠٩/٩/١٥م. وذلك لانتخاب ثلاثة أعضاء جدد بدلاً من الذين انتهت عضويتهم تطبيقاً لنص المادة (١٧) من النظام الأساسي. فعلى السادة المساهمين الذين تنطبق عليهم الشروط والراغبين في الترشيح مراجعة إدارة الجمعية خلال أوقات الدوام الرسمي مصطحبين معهم المستندات التالية لتعبئة النموذج الخاص بالترشيح:

- البطاقة المدنية الأصلية. • صورة شخصية.
- شهادة من جهة العمل (لمن يهمه الأمر).
- موافقة من جهة العمل لأفراد الشرطة والجيش والحرس الوطني.
- إحضار شهادة حسن سلوك (لاحكم عليه).

ملاحظة: على المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يكون قد أمضى عاماً ميلادياً مساهماً بالجمعية حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية طبقاً لقرار الوزارة رقم (١٥١) لسنة ٢٠٠٠ مادة (٢٠).

ثانياً: فتح باب قبول طلبات مكاتب تدقيق حسابات الجمعية عن السنة المالية التي تبدأ في (٢٠٠٩/٧/١م) وتنتهي في (٢٠١٠/٦/٣٠م) وعلى الراغبين من اصحاب مكاتب تدقيق الحسابات المؤهلة لذلك التقدم بطلباتهم شاملة الاتعاب ضمن مغلفات مغلقة إلى ادارة الجمعية (قسم السكرتارية) في أوقات العمل الرسمية ولمدة شهر من تاريخ هذا الإعلان.

ثالثاً: دعوة السادة المساهمين لمراجعة إدارة الجمعية مصطحبين معهم البطاقة المدنية اصلية سارية المفعول أو شهادة أصلية من الهيئة العامة للمعلومات المدنية لاستكمال ملفاتهم وتصحيح اوضاعهم لتكون العضوية مطابقة للواقع ولتعليمات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، حيث ان صحة العضوية سوف تكون شرطاً لحضور اجتماع الجمعية العمومية والمشاركة في الانتخابات واستلام الارباح.
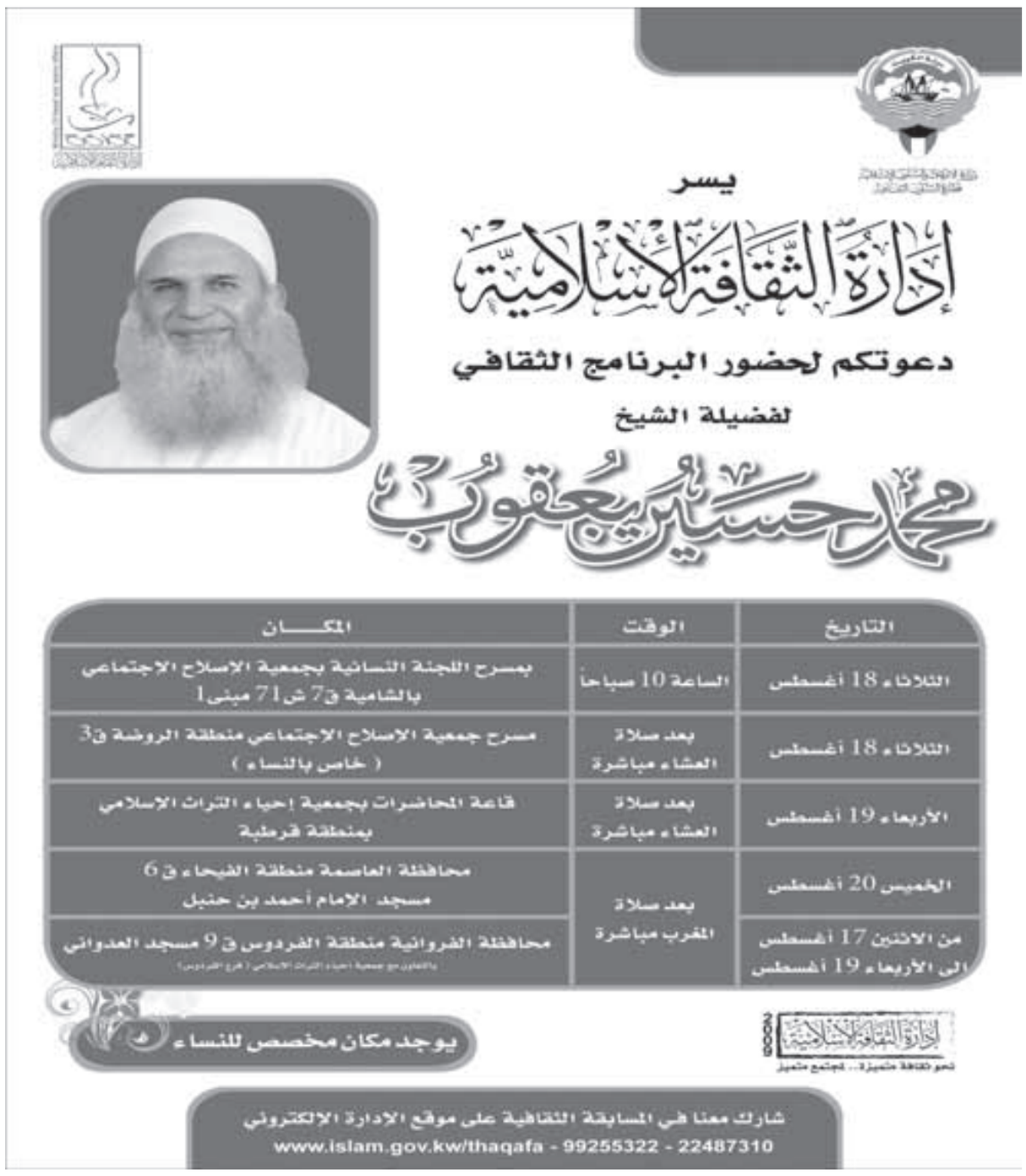
مع تحيات مجلس الإدارة